خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ [سورة البقرة: ٨٤-٨٥] فالإيمان العملي يضاده الكفر العملي، والإيمان الاعتقادي يضاده الكفر الاعتقادي، وقد أعلن النبي (ﷺ) بما قلنا في قوله: ((**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**))[(١)]، ففرق بين قتاله وسبابه، وجعل أحدهما فسوقًا لا يكفر به، والآخر كفرًا، ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرجه من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية، كما لا يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة، وإن زال عنه اسم الإيمان[(٢)].

أما استدلالهم بقول النبي (ﷺ): ((لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))[(٣)] فالقول الصحيح الذي قاله المحققون في معناه هو أنه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد به نفي كماله، كما يقال لا علم إلا ما نفعى، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة، مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك؛ بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ٢، باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم الحديث: ٤٨، ١٩/١. ومسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: قول النبي (ﷺ):«سباب المسلم فسوق» برقم: ٢٨، رقم الحديث: ٦٤، ٨١/١بلفظه.

(٢) الصلاة وأحكام تاركها، لابن القيم: ٥٧، ٥٨ بتصرف.

(٣) سبق تخريجه صفحة ٢٢.

عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة[١].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (١): «والمسلم إذا أتى الفاحشة لا يكفر، وإن كان كمال الإيمان الواجب قد زال عنه كما في الصحيحين عن النبي (ﷺ) أن قال: **((لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))**[٢]، فأصل الإيمان معه، وهو قد يعود إلى المعصية، ولكنه يكون مؤمنًا إذا فارق الدنيا»[٣]. وقال أيضًا: قوله (ﷺ)سلم: **((لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))**[٤]، نفي الإيمان الواجب عنه الذي يستحق به الجنة، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه، وهذا معنى نفي كمال الإيمان لا حقيقته أي الكمال الواجب ليس هو الكمال المستحب المذكور في قول الفقهاء: الغسل كامل ومجزئ، ومن هذا الباب قول النبي (ﷺ) من غشنا فليس منا، ليس المراد بأنه كافر كما تأولته الخوارج[٥].

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: ٤١/٢ بتصرف.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٢٢.

(٣) الاستقامة، لابن تيمية: ١٨١/٢، ١٨٢.

(٤) سبق تخريجه صفحة ٢٢.

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٤٧٨/١٢ بتصرف يسير.

سابعًا: يؤمن أهل السنة والجماعة بالشفاعة العظمى لرسول الله (ﷺ) خاصة، يشفع عند الله تعالى؛ ليقضي بين عباده حين يصيبهم من الهم والكرب ما لا يطيقون، ويؤمن أهل السنة والجماعة بالشفاعة فيمن دخل النار من المؤمنين ليخرجوا منها، وهي للنبي (ﷺ) وغيره من النبيين والمؤمنين والملائكة، وبأن الله (ﷻ) يخرج من النار أقوامًا من المؤمنين بغير شفاعة؛ بل بفضله ورحمته(١). واتفق الصحابة (رضي الله عنهم) والتابعون، وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، على شفاعة النبي (ﷺ) لأهل الذنوب من أمته، وقد أنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة واليزيدية(٢).

فهناك آيات كريمات وردت بنفي الشفاعة؛ كقوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾** ﴾ [البقرة:٤٨]، وبقوله تعالى: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾** ﴾ [المدثر:٤٨]، وقد استدلوا بها على نفي الشفاعة عن مرتكبي الكبائر، وهذا استدلال باطل؛ لدلالة هذه الآيات على نفي الشفاعة للكفار، ولا يَدخل مرتكبي الكبائر في هذا النفي؛ لتحقيقهم التوحيد.

فمن أذن الله (ﷻ) في إخراجه من النار وأدخله الجنة، وأذن للشافع في الشفاعة له في ذلك، فقد ارتضاه، وهذا حق وفضل الله- تعالى- على من قد غفر له ذنوبه بأن رجحت حسناته على سيئاته، أو بأن لم تكن له كبيرة، أو تاب عنها، وهذا لا حجة لهم فيه(٣). يقول الإمام "الآجري" (١): «﴿**فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ**

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة، لابن عثيمين: ٢٤، والشفاعة، مقبل الوادعي: ٢٥ بتصرف.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٤٨/١ بتصرف.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي: ٥٤/٤ بتصرف.

﴿ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٨] دل على أن لا بدَّ من شفاعة، وأن الشفاعة لغيرهم لأهل التوحيد خاصة»[١].

ويقول شيخ الإسلام "ابن تيمية" (١) في هذه الآية: فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين؛ لأنهم كانوا كفارًا، كما قال تعالى في وصفهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٢-٤٨][٢]، والكفار ليس لهم شفيع يشفع فيهم، فدلت هذه الآية على ثبوت صحة الشفاعة للمذنبين، وذلك أن قومًا من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم ثم شُفِّع فيهم، فرحمهم الله (ﷻ) بتوحيدهم والشفاعة فأخرجوا من النار، والله (ﷻ) قد أثبت شفاعة لأقوام ونفاها عن أقوام، وهذه الآيات تبين صفة الكافرين، فعلمنا بأن الشفاعة إنما تنفع المؤمنين دون الكافرين، والمراد بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [سورة البقرة: ٤٨] النفس الكافرة لا كل نفس[٣].

وقد قال "الطبري" (١) في هذه الآية: «قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ إنما هي لمن مات على كفره غير تائب إلى الله»[٤]، وذكر أن هذه الآية نزلت

---

(١) الشريعة، للآجري: ٧٢٤/١.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية: ١٢ بتصرف يسير. ويُنظر أيضًا: مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٤٩/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٨٨/١٩، ٣٧٩/١ بتصرف.

(٤) جامع البيان، للطبري: ٦٣٦/١.

مخاطبًا الله (ﷻ) أهلها لأنهم كانوا من يهود بني إسرائيل، كانوا يقولون: نحن أبناء الله وأحباؤه وأولاد أنبيائه، وسيشفع لنا عنده آباؤنا[١].

يقول "القاضي عياض" (١) في الذين أنكروا الشفاعة لمرتكبي الكبائر:

هذه الآيات: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة غافر: ١٨] وقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٨] التي احتجَّ بها هؤلاء، هي في الكفار، أما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل، والألفاظ الواردة في الأدلة الشرعية صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار[٢].

والأحاديث المتعلقة بالشفاعة المصرحة بخروج الموحدين من النار قاطعة في معناها بالإجماع، وهي قاطعة في ألفاظها؛ لورودها عن عشرين صحابيًّا (ﷺ) أو تزيد في الصحاح والسنن والمسانيد، وأما شواهدها بغير لفظها فقاربت خمس مئة حديث[٣]، وعليه فإنَّ ثبوت الشفاعة لمرتكب الكبيرة ثابت عن رسول الله (ﷺ) ولا مجال لتأويل ذلك أو إنكاره.

ثامنًا: زعمهم بأن هذا الحديث: **((شَفاعتي لأهْلِ الكبائرِ من أُمَّتي))**[٤]، يناقض ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة غافر:١٨] هو زعم باطل.

---

(١) المرجع السابق: ٦٣٦/١ بتصرف يسير. ويُنظر أيضًا: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ٧٩.

(٢) المنهاج، للنووي: كتاب: الإيمان، باب: إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ٣٥/٣ بتصرف يسير.

(٣) إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير الصنعاني: ٣٥٩ باختصار.

(٤) سبق تخريجه في الفصل الاول.

فالمراد بالشفاعة في هذا الحديث هي شفاعة لمن قد أدخل النار من المؤمنين بذنوب وخطايا، قد ارتكبوها، لم يغفرها الله (ﷻ) لهم في الحياة الدنيا، فيخرجون من النار بشفاعته، ومعنى شفاعتي لأهل الكبائر أي: من ارتكب من الذنوب الكبائر[1]، فالحديث صريح في ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، وقد حكم عليه الشيخ "الألباني" (١) بالصحة، ودلالته في غاية الوضوح بثبوت الشفاعة لمرتكبي الكبيرة.

وأما الآيات التي وردت بنفي الشفاعة فيُقال فيها كما سبق بأنها تتعلَّق بالكفار خصوصًا، الذين خرجوا من دائرة التوحيد، كما أنها تتعلَّق بنفي الشفاعة لمن لم يأذن له الله (ﷻ) ولم يرض عنه، فلم يرد فيها نفي للشفاعة المتعلقة بالعصاة الموحدين الذين هم مرتكبو الكبائر.

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بأن المذنبين الذين رجحت سيئاتهم على حسناتهم، فخفت موازينهم فاستحقوا النار، من كان منهم من أهل لا إله إلا الله فإن النار تصيبه بذنوبه، ويميته الله (ﷻ) في النار إماتة، ثم يخرجه الله (ﷻ) من النار بالشفاعة، ويدخله الجنة[2]، وعلى هذا يسقط زعمهم بادِّعاء التعارض بين النصوص، وما هذا الادِّعاء الحاصل إلا نصرة لعقيدتهم الباطلة.

تاسعًا: ما يستندون عليه من شبهة عقلية في هذه المسألة بقولِهم: "لو ثبتت الشفاعة للعصاة والفسقة ومرتكبي الكبائر لتقرب المسلمون إلى الله بالكبائر" هو فاسد؛ وذلك لأن صاحب الكبيرة يرجو الشفاعة ولا يقطع بحصولها ابتداء، فهو دائر بين رجاء المغفرة وخوف العقاب[3]، وأيضًا الشفاعة لا تنال بالذنوب، وإنما

(١) التوحيد، لابن خزيمة: ٦٥٥/٢ بتصرف يسير.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٤١٥/١٤ بتصرف.

(٣) الوعد الأخروي: ٥٨٢/٢ بتصرف.

بالإيمان دون الذنوب، فيؤمر العبد بالتمسُّك بالإيمان دون فعل الذنوب، كما يؤمر بالطاعة حتى ينال بذلك شفاعة رسول الله (ﷺ) فيتمسَّك بالطاعة والإيمان، وإن ابتلي بشيء من المعاصي يجوز أن يشفع له رسول الله (ﷺ)، لا أن يؤمر بالمعصية بوجه من الوجوه(١).

يقول شيخ الإسلام "ابن تيمية" (\): «الشفاعة سببها: توحيد الله، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له، فكل من كان أعظم إخلاصًا كان أحق بالشفاعة، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة... وأحق الناس برحمته: هم أهل التوحيد والاخلاص له، فكل من كان أكمل في تحقيق اخلاص لا إله إلا الله علمًا وعقيدةً، وعملًا وبراءة، وموالاةً ومعاداة، كان أحق بالرحمة»(٢)، وبذلك تبطل شبهتهم العقلية التي زعموها.

المطلب الثاني

الرد على شبهات فرقة المعتزلة

أولاً: اعتقاد المعتزلة بأن صاحب الكبيرة ليس بكافر هذا صواب نوافقهم عليه، أما اعتقادهم بأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن بإطلاق، فهذا اعتقاد خاطئ؛ وذلك لأن مرتكب الكبيرة يطلق عليه اسم الإيمان ولكن إيمانه هذا ناقص وليس بكامل، فلا يعطى الإيمان المطلق، ولا يسلب مطلق الإيمان؛ بل يحكم عليه في الدنيا بأنه عاصٍ لله (ﷻ)، ناقص الإيمان، أما في الآخرة فلا يخلد في النَّار؛ وذلك لبقاء أصل الإيمان عنده، مع ثبوت حكم الشفاعة له.

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر الباقلاني: ١٦٩بتصرف.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٤١٤/١٤ باختصار.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (١): «ومذهب أهل السنة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار، كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة؛بل لهم حسنات وسيئات، ويستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب»[١].

وقد تقرر ذلك بثبوت النصوص الشرعية ودلالتها على هذا الاعتقاد في معرض الرد على شبهات الخوارج سابقًا من بقاء رابط الأخوة الإيمانية للطائفتين المتقاتلين.

ثانيًا: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ [النساء:١٤]، فنجيب عنه كما أجبنا سابقاً في الرد على الخوراج، بأن هذه الآية لا تدل على أن كل من ارتكب الكبيرة فمصيره النار مخلدًا فيها، وذلك لأنَّ هذا الاسم –المعصية– يدخل فيه الكفر فما دونه من المعاصي، فلا يكون فيها شبهة القائلين بكفر أهل المعاصي، وقد دلت النصوص المتواترة على أن الموحدين الذين معهم طاعة التوحيد غير مخلدين في النار، فما معهم من التوحيد مانع لهم من الخلود فيها[٢].

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]، فنقول في معنى الآية: أن هذا هو جزاؤه إن جازاه الله، وهو مستحق لذلك فالخلود في الآية القرآنية ليس خلوداً على التأبيد بل هو كناية عن طول المكث في النار وقد يعفو الله ابتداء وله الحكم المطلق، وإن عفا سبحانه فهو أهل العفو وأهل المغفرة، وقد يعذب بما ذكر الله مدة من الزمن في

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٦٧٩/٧.

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للسعدي: ١٧٠ بتصرف.

النار ثم يخرجه الله من النار، وهذا الخلود خلود مؤقت ليس كخلود الكفار(١).

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [الزخرف: ٧٤] فنقول: المقصود بالمجرمين هنا الكافرين، يقول ابن جرير الطبري في تفسيره لهذه الآية: «إن المجرمين وهم الذين اجترموا في الدنيا الكفر بالله، فاجترموا به في الآخرة»(٢).

ثالثًا: ثبوت الشفاعة برفع الدرجات هذا ثابت، لأن هذا نوع من أنواع الشفاعة الحاصلة، لكن إنكارهم لأحاديث الشفاعة الثابتة لمرتكبي الكبائر، هذا باطل ولا دليل عليه؛ لأن الأدلة التي وردت في إثبات الشفاعة لمرتكبي الكبائر ثابتة وصريحة ومتواترة، وهذا بعضها: قالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): **((يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ:...)) إلى أن قال (ﷺ): ((ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ: سَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، ثُمَّ أُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَقَعُ سَاجِدًا مِثْلَهُ فِي الثَّالِثَةِ، أَوِ الرَّابِعَةِ، حَتَّى مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ وَكَانَ قَتَادَةُ، يَقُولُ عِنْدَ هَذَا: ((أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ))**(٣). وقَالَ أيضًا: **((يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ**

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز: ٣٨٠/٩ بتصرف يسر.

(٢) جامع البيان، للطبري: ٦٤٧/٢٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الرقاق برقم: ٨١، باب: صفة الجنة والنار، رقم الحديث: ٦٥٦٥، ١١٦/٨باختصار. ومسلم في صحيحه:كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم: ٨٤، رقم الحديث: ١٩٣، ١٨٠/١ بنحوه.

وهناك روايات أخرى في هذا الباب:

=

بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ (ﷺ) فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ))[1]**، وقَالَ أيضًا: ((لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا))**[2]**، وقَالَ رَسُولُ اللهِ(ﷺ): «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ- أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ- فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ**[3]**، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ**

=

- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ (ﷺ): أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرَجُونَ قَدْ امْتُحِشُوا وَعَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**- أَوْ قَالَ: **حَمِيَّةِ السَّيْلِ**-» وَقَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «**أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً**». أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الرقاق برقم: ٨١، باب: صفة الجنة والنار، رقم الحديث: ٦٥٦٠، ١١٥/٨. ومسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار برقم: ٨٢، رقم الحديث: ١٨٤، ١٧٢/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الرقاق برقم: ٨١، باب: صفة الجنة والنار، رقم الحديث: ٦٥٦٦، ١١٦/٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: اختباء النبي (ﷺ) دعوة الشفاعة لأمته برقم: ٨٦، رقم الحديث: ١٩٩، ١٨٩/١.

(٣) جمع ضِبارة مثل عِمارة وعمائر، وكل مجتمع: ضِبارة، والضبائر: جماعات الناس، يقال: رأيتهم ضبائر أي: جماعات متفرقة. يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: حرف الضاد- باب الضاد مع الباء- ضبر، ٧١/٣. ولسان العرب: فضل الضاد،ضبر، ٤٨٠/٤.

فِي حَمِيلِ السَّيْلِ»[1]، **وقال أيضًا: ((شَفَاعتي لأهْلِ الكبائرِ من أُمَّتي))**[2].

رابعًا: دلالة هذه الآية: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾** ﴾ [النساء:٤٨] واضحة على غفران الله (ﷻ) لجميع الذنوب صغائرها وكبائرها، فإن تاب مرتكب الكبيرة تاب الله (ﷻ) عليه، وإن مات بلا توبة فهو تحت مشيئة الله (ﷻ) إن شاء عذبه ثم أدخله الجنة، ولا يخلد في النار، وإن شاء غفر له ابتداء، ما عدا الشرك بالله (ﷻ) فإنه لا يغفر للمشرك.

فالشرك الذي أخبر الله (ﷻ) عنه بأنه لا يغفره هو الشرك الذي لم يُتَب منه، والتائب من الشرك مغفور له شركُه، فلو مات المشرك وهو غير تائب من شركه لا يغفر له، كما أخبر الله (ﷻ) أنه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، يعني لمن أتى ما دون الشرك فمات وهو غير تائب منه؛ لأنه لو أراد أن يغفر ما دون الشرك للتائب دون من لم يتب لكان قد سوى بين الشرك وما دونه، ولم يكن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار برقم: ٨٢، رقم الحديث: ١٨٥، ١/١٧٢.

(٢) سبق تخريجه في الفصل الاول. وقد وردت رواية أخرى في هذا الباب: عن أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قال: قال رسول الله (ﷺ): «**خُيِّرْتُ بَيْنَ الشَّفَاعَةِ، وَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ، لِأَنَّهَا أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَفَتَرَوْنَهَا لِلْمُتَّقِينَ؟ لَا، وَلَكِنَّهَا لِلْمُذْنِبِينَ، الْخَاطِئِينَ الْمُتَلَوِّثِينَ**». أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب: الزهد برقم: ٣٧، باب: ذكر الشفاعة برقم: ٣٧، رقم الحديث: ٤٣١١، ٢/١٤٤١. وقد ورد هذا الحديث أيضًا عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما). أخرجه أحمد في مسنده: مسند المكثرين من الصحابة – مسند عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما)، رقم الحديث: ٥٤٥٢، ٩/٣٢٧.

لفصله بين الشرك وما دونه معنى[1]، وفي ذلك يقول الإمام "ابن عبد البر" (١): «... ومعلوم أن هذا بعد الموت لمن لم يتب؛ لأن الشرك ممن تاب منه قبل الموت وانتهى عنه غُفِر له كما تُغفر الذنوب كلها بالتوبة جميعًا، قال (ﷻ): ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ ٣٨﴾ [سورة الأنفال: ٣٨]...»[2].

وقوله: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة النساء: ٤٨] إثبات أن الله (ﷻ) يغفر ما دون الشرك، وقوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء: ٤٨] إثبات أن المغفرة لمن يشاء، فدلَّ ذلك على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك، لكنها لبعض الناس، وحينئذ فمن غُفِر له لم يعذب، ومن لم يغفر له عُذِّب، وهذا مذهب الصحابة (ﷺ) والسلف (ﷺ)، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار وبعضهم يُغفر له[3].

وعَنْ عُبَادَةَبن الصَّامِتِ (ﷺ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ، وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: **((بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ**

(١) تعظيم قدر الصلاة، للمروزي: ٦١٦/٢ بتصرف.

(٢) التمهيد، لابن عبد البر: ١٦/١٧ باختصار.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٩/١٦ بتصرف.

شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ)) فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ[1]. ففي الحديث الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يُقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منه، بل هو بمشيئة الله (ﷻ) إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، خلافًا لمن كفر بالمعاصي، وجعل أصحابَها مخلدين في النار[2].

وجاء في صحيح مسلم: **عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: ((أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى، قَالَ: وَإِنْ سَرَقَ، وَإِنْ زَنَى))**[3]، وفيه يقول الإمام "النووي" (١): «... وإن زنى وإن سرق فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يُقطع لهم بالنار، وأنهم إن دخلوها أُخرجوا منها، وختم لهم بالخلود في الجنة»[4].

والقول بخروج عصاة الموحدين من النار حتى لا يبقى منهم فيها أحدٌ هو موجب الحكمة والعدل والنصوص المتواترة، فحكمة الربِّ- سبحانه- تقتضي عدم التسوية بين الشرك والكبائر في الخلود في النار؛ لأن الفرق بينهما ثابت من عدة جهات، منها:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ٢، باب: علامة الإيمان حب الأنصار، رقم الحديث: ١٨، ١٢/١. ومسلم في صحيحه: كتاب: الحدود برقم: ٢٩، باب: الحدود كفارات لأهلها برقم: ١٠، رقم الحديث: ١٧٠٩، ١٣٣٣/٣ بنحوه.

(٢) المنهاج، للنووي: كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارات لأهلها، ٢٢٣/١١بتصرف يسير.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: التوحيد برقم: ٩٧، باب: كلام الرب مع جبريل، ونداء الله الملائكة، رقم الحديث: ٧٤٨٧، ١٤٢/٩. ومسلم في صحيحه: كتاب: الإيمان برقم: ١، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات مشركًا دخل النار برقم: ٤٠، رقم الحديث: ٩٤، ٩٤/١ بلفظه.

(٤) المنهاج، للنووي: كتاب: الإيمان، باب: الدليل أن مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ٩٧/٢ باختصار.

١. أن الشرك بالله أعظم الجنبات؛ لمناقضته حكمة الله في خلقه وأمره، فكان من الحكمة تخصيصه بأعظم العقوبات، وهي الخلود في النار دون الكبائر التي تقل عن مفاسد الشرك بكثير.

٢. أن المشرك ليس له توحيد ولا أعمال صالحة، بخلاف الفاسق الملي الذي له توحيد وأعمال صالحة، فكان من الحكمة التفريق بينهما في عقوبة الخلود.

٣. أن المشرك ليس عنده من الأحوال ما عند الفاسق الملي أثناء فعل المعصية، فالفاسق قل أن يخلو عن خوف عقاب ورجاء ثواب، ورغبة في المغفرة، والكافر لا يقوم بقلبه شيء من ذلك؛ لأنه يعتقد الكفر حقًّا، فلا يرجو ما يرجو صاحب الكبيرة.

٤. أن الشرك ملة وعقيدة ثابتة في ضمائر أصحابها من الكفرة، فكان من الحكمة تخصيصه بالعقوبة الدائمة دون الكبيرة التي تزول بزوال الهوى والشهوة[١].

وحكمة الربِّ (ﷻ) يقتضي إثابة أهل التوحيد على إيمانهم وأعمالهم الصالحة، ولو كانوا أهل كبائر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٤٠﴾ [سورة النساء: ٤٠]، وتحقُّق وعد الله في هذه الآية متوقِّف على انقطاع عذاب أصحاب الكبائر ضرورة؛ لأن من شاء الله عقابه منهم لا بدَّ أن يتأخر ثوابه عن عقابه؛ لأن ثواب الجنة لا عقاب بعده[٢].

كما أن هناك من أهل التوحيد من يغفر الله (ﷻ) له ابتداء من غير عقوبة، ومنهم من يُعاقب على ذنبه مدة ثم تكون عاقبته الجنة، والمعاصي التي هي دون الشرك وإن عظمت لا تبلغ مبلغ الشرك، ولا تُوجبُ لصاحبها التخليد في النار،

---

(١) الوعد الأخروي: ٥٥٧/٢، ٥٥٨ بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق: ٥٥٨/٢ بتصرف يسير.

وآياتُ التخليد كلها في الكفار، وما ورد منها في أهل الإسلام فالمراد به: ذلك جزاؤه، إذا أراد الله (ﷻ) أن يعفو عن جزائه فعل[١]، وفي هذه المسألة يقول الإمام "النووي" (١): قد تُحمل هذه الأحاديث إما على من يستحلُّ الذنب بلا سبب ولا شبهة، مع علمه بتحريمه فهذا كافر، فيحرم من دخول الجنة، ويخلد في النار، وإما أن يكون المعنى: هذا جزاؤه بدخول النار، فلا يدخل وقت دخول الفائزين في أول الأمر إذا فتحت أبوابها لهم، بل يؤخر ثم يُعاقب على ذنبه، وقد يُعفى عنه فيدخلها أولًا؛ وهذا لأن مذهب أهل الحق أن من مات على التوحيد مُصرًّا على الكبائر فهو إلى الله (ﷻ)، إن شاء عفا عنه فأدخل الجنة أولًا، وإن شاء عاقبه ثم أدخله الجنة والله أعلم[٢].

فينبغي أن يُعرف أن القول الذي لم يوافق عليه أحد من أهل السنة والجماعة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار، فهذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة (ﷺ) والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتفقوا أيضًا على أن نبينا محمد (ﷺ) يشفع فيمن يأذنُ الله (ﷻ) له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته[٣]، يقول شيخ الإسلام "ابن تيمية" (١): «المعتزلة لهم أصل فاسد وافقوا فيه الخوارج في الحكم، وإن خالفوهم في الاسم فقالوا: إن أصحاب الكبائر يخلدون في النار ولا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وعندهم يمتنع أن يكون الرجل

(١) البعث والنشور، للبيهقي: ٧٥ بتصرف يسير.

(٢) المنهاج، للنووي: كتاب: الإيمان، باب: بيان تحريم إيذاء الجار قوله (ﷺ): «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**»، ١٧/٢، وكتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها، ١١٣/١٦ بتصرف.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٢٢٢/٧ بتصرف يسير.

الواحد ممن يعاقبه الله ثم يثيبه، ولهذا يقولون: بحبوط جميع الحسنات بالكبيرة. وأما الصحابة (ﷺ) وأهل السنة والجماعة فعلى أن أهل الكبائر يخرجون من النار، ويشفع فيهم، وأن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات...»[1].

ويُلاحظ أنهم يجعلونه عدوًا لله (ﷻ)؛ لذلك يستحقُّ الخلود في النار ولا يشفع له، وهذا مخالف لما عليه أهل الحق وهو الثابت في الكتاب والسنه في حق مرتكب الكبيرة؛ لأنه ليس بمشرك بالله (ﷻ)، بل هو مؤمن باعتبار وجود أصل الإيمان عنده، فيعذب بقدر معصيته أو يدخله الله (ﷻ) الجنة ابتداء بلا عذاب.

كما أن عذابه (ﷻ) الذي لا نهاية له، والذي يترتب عليه الخلود في النار، إنما هو في الكفار والمشركين الذي توعدهم الله (ﷻ) بالخلود في نار جهنم أبدًا وما هم بخارجين منها- والعياذ بالله-، وليس في حق مرتكبي الكبائر، قال- تعالى- في خلود أهل النار الأبدي: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [سورة البقرة: ١٦٧]. وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦ يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٣٧﴾ [سورة المائدة: ٣٦- ٣٧].

وفي المقابل يقول (ﷻ) في خلود أهل الجنة الأبدي: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ٤٥ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ٤٦ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ٤٧ لَا يَمَسُّهُمۡ فِيهَا نَصَبٞ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ ٤٨﴾ [سورة الحجر:

(١) المرجع السابق: ٣٢١/١٠، ٣٢٢باختصار.

٤٥- ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ ﴿٧٠﴾ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٧١﴾ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [سورة الزخرف: ٧٠-٧٣].

ويشهد لأهل السنة والجماعة أن الجنة والنار مخلوقتان باقيتان لا تفنيان أبدًا، وأهل الجنة لا يخرجون منها أبدًا، وكذلك أهل النار من الكفار والمشركين لا يخرجون منها أبدًا[(١)]، وهذا بيِّن من خلال الآيات السابق ذكرها.

يقول الشيخ "ابن باز" (١): الخلود خلودان، خلود دائم أبدًا لا ينتهي، وهذا هو خلود الكفار، وخلود مؤقت ليس كخلود الكفار، فالعصاة كقاتل النفس بغير حق، والزاني، والعاق لوالديه، وآكل الربا، وشارب المسكر، إذا ماتوا على هذه المعاصي وهم مسلمون فهم تحت مشيئة الله (ﷻ)، إن شاء عفا عنهم لأعمالهم الصالحة التي ماتوا عليها، وهي توحيده وإخلاصهم لله (ﷻ)، وكونهم مسلمين، أو بشفاعة الشفعاء فيهم مع توحيدهم وإخلاصهم، وقد يعاقبهم (ﷻ) ولا يحصل لهم عفو، فيعاقبون بإدخالهم النار، وتعذيبهم فيها على قدر معاصيهم ثم يخرجون منها، ويبقى في النار بقية من العصاة من أهل التوحيد والإسلام فيخرجهم الربُّ (ﷻ) بفضله ورحمته بدون شفاعة أحد، ولا يبقى في النار إلا من حكم عليه القرآن بالخلود الأبدي وهم الكفار[(٢)].

(١) عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث، للصابوني: ٢٦٤ بتصرف.

(٢) مجموع فتاوى ابن باز: ٩/٣٨٠- ٣٨٢ بتصرف. ويُنظر أيضًا: حادي الأرواح، ابن القيم: ٣٦٥.

وأهل السنة والجماعة لا يوجبون العذاب في حق كل من أتى كبيرة، ولا يشهدون لمسلم بعينه بالنار لأجل كبيرة واحدة عملها، بل يجوز أن صاحب الكبيرة يدخله الله (ﷻ) الجنة بلا عذاب إما لحسنات تمحو كبيرته، وإما لمصائب كفرتها عنه، وإما لدعاء مستجاب منه، أو من غيره إلى غير ذلك، أما الوعيدية فهم يوجبون العذاب في حق أهل الكبائر؛ وذلك لشمول نصوص الوعيد لهم(١).

وقد اتضح قياسهم الباطل لنصوص الوعيد الواردة في أهل الكبائر، والتي تتمثل دلالتها الصحيحة في عدم خلودهم في نار جهنم أبدًا، على نصوص الوعيد التي وردت في الكافرين والمشركين، والتي تتمثل دلالتها في خلود أصحابها في النار يوم القيامة أبدًا، وفي ذلك كان يقول "عبد الله بن عمر بن الخطاب" (ﷺ) في الخوارج والملحدين: «إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين»(٢).

كما يُنبه على أن القول بموجِب نصوص الوعيد الكثيرة الواردة في الكتاب والسنة واجب على وجه العموم والإطلاق، لا أن يُعيَّن شخص من الأشخاص فيقال: هذا ملعون ومغضوب عليه أو مستحق للنار، لا سيَّما إن كان لذلك الشخص فضائل وحسنات، فلم يَجُز أن نعيِّن شخصًا ونقول هذا المعين قد أصابه هذا الوعيد؛ لإمكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة(٣): وهذه المسقطات ثلاثة

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٤٨٠/١٢ بتصرف يسير.

(٢) صحيح البخاري: كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم برقم: ٨٨، باب: قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، رقم الحديث: ١٦/٩.

(٣) هناك رسالة علمية في هذا الباب، نال بها المؤلف درجة الماجستير من قسم العقيدة بجامعة أم القرى وهي بعنوان: موانع إنفاذ الوعيد دراسة لأسباب سقوط العذاب في الآخرة، د. عيسى بن عبد الله السعدي.

من العبد؛كالاستغفار والتوبة والحسنات الماحية، وثلاثة من الناس؛كدعاء المؤمنين له، وإهداؤهم العمل الصالح له، والشفاعة، وأربعة يبتدئها الله (ﷻ): كالمصائب المكفرة في الدنيا، وفي البرزخ، وفي عرصات القيامة، ومغفرة الله له بفضل رحمته (ﷻ)[1]، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام "ابن تيمية" (١): «إن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجَبِها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع»[2].

ولا منافاة بين أن يكون الشخص الواحد يثاب من وجه ويعاقب من وجه آخر، فإن مذهب أهل السنة والجماعة أن الشخص الواحد يجتمع فيه الأمران، خلافًا لما يزعمه الخوارج ونحوهم؛ فإن عندهم أن من استحق العذاب من أهل القبلة لا يخرج من النار، فأوجبوا خلود أهل التوحيد، ومن استحق العذاب فإنه لا يستحق الثواب، وهذا قول باطل[3].

إذن أن استدلالهم بهاتين الآيتين: ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ ﴾ [غافر:١٨]، **﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾** [الأنبياء:٢٨] في عدم ثبوت الشفاعة لأصحاب الكبائر فهو باطل كما بيناه في الرد على الخوارج، وذلك لأنهم استدلوا بآيات نفي الشفاعة للكفار، وأدخلوا أصحاب الكبائر في هذا النفي وهذا بلا شك فهم سقيم.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٢٨٧/٢٠– ٢٨٩، ومنهاج السنة النبوية، لابن تيمية: ٣٢٥/٤، ٣٢٦ بتصرف. ويُنظر أيضًا: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية: ٨٦.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٧٢/١٠.

(٣) المرجع السابق: ٢٩٤/١٥، ومختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين البعلي: ٥٧٦ بتصرف.

الخَاتِمَة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [سورة الأعراف: ٤٣].

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، أن أعانني ويسَّر لي إتمام بحثي بهذه الصورة، التي أرجو أن أنال بها رضاه (ﷻ)، وأن يجعل عملي فيه خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لعباده، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج، أهمها:

١. تقرير أصل من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة وهو ثبوت شفاعة النبي (ﷺ) لأهل الكبائر من أمته؛ بدلالة هذا الحديث الشريف: ((**شَفاعتي لأهْلِ الكبائِرِ من أُمَّتي**))، وثبوته في السنة النبوية المطهرة.

٢. بطلان اعتقاد الفرق المبتدعة "الخوارج والمعتزلة " من عدم صحة هذا الحديث: ((**شَفاعتي لأهْلِ الكبائِرِ من أُمَّتي**))، وتأويله تأويلاً باطلاً يوافق أهواءهم.

٣. تكفير مرتكب الكبيرة، أو الحكم عليه بأنه في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان قول باطل لا دليل عليه؛ وذلك لإجماع الأئمة على ثبوت إيمان مرتكب الكبيرة فهذا القول من ابتداعهم في الدين.

٤. الكفر كفران، كفر أكبر مخرج من المة، وكفر أصغر غير مخرج من الملة، وهذا النوع الثاني يدخل فيه كبائر الذنوب وصاحبه مرجعه إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه في حال عدم توبته.

٥. مرتكب الكبيرة نسميه مؤمن باعتبار إيمانه، فاسق باعتبار كبيرته.

٦. الاعتقاد بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص اعتقاد باطل؛ وذلك لإجماع العلماء على زيادة الإيمان ونقصانه.

٧. وسطية أهل السنة والجماعة في مسألة مرتكب الكبيرة، فيُعطى من الموالاة بحسب إيمانه، ويُتبرأ منه من بعض ذنوبه بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية.

٨. مرتكب الكبيرة لا يخلد في نار جهنم كما يعتقد الخوارج والمعتزلة، فهو تحت مشيئة الله (ﷻ)، إن شاء غفر له وأدخله الجنة ابتداءً، وإن شاء عذَّبه بقدر معصيته، ثم أدخله الجنة بشفاعة الشافعين له؛ وذلك لأن الخلود خلودان، خلود دائم للكفار، وخلود مؤقت لأهل المعاصي.

٩. خلود عصاة الموحدين من النار هو موجب حكمة الرب (ﷻ) وعدله.

١٠. سوء فهم الفرق المبتدعة "الخوارج والمعتزلة" عندما قاسوا الأدلة التي وردت فيى الشفاعة عن الكافرين وإلصاقها لأصحاب الكبائر.

وختامًا: فإن أهل السنة والجماعة هم أهل الحق والهدى، وأعظم الناس تحقيقًا لتوحيد الله (ﷻ)، وأكثرهم يقينًا، وأفضلهم اتباعًا للنبي (ﷺ)، وأشدهم تمسكًا بهديه واتباع منهجه (ﷺ)، دون تحريف أو تأويل باطل، وهم أهل الوسطية والاعتدال، فلا إفراط ولا تفريط، بخلاف الفرق المبتدعة التي جانبت طريق الحق والصواب، واتبعت طريق الضلال؛ فأصابها التناقض والاضطراب، وبناء على ذلك فأني أُوصِي:

ببيان خطر هذه الفرق، وبيان سوء معتقدها، والتحذير من اتباعها، والله أسأل أن يحفظ المسلمين من شرور البدع وأهلها، وأن يعزهم بالسنة.

كما أتوجه إلى الله بالحمد أولًا وأخيرًا على عونه وتيسيره لي وفضله علي بإتمام هذا البحث، وأسأله (ﷻ) أن يجعله نافعًا مباركًا، ولا أدعي أني حققتُ الكمال في هذا البحث، ولكن حسبي أني بذلتُ فيه الجهد الكبير، واجتهدت فيه فوق طاقتي؛ لإخراجه في هذه الصورة، فإن وفقت في ذلك، فهذا فضل ربي، ولله

الحمد أولًا وأخيرًا، وإن أخطأت أو قصرت، فهذه طبيعة البشر، وعذري أني قصدت الخير، وبذلت الجهد، وأسأل الله أن يتجاوز عني، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم، وآخر دعوانا أنَّ الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم.**

٢- **الإباضيَّة بين حراسة الدين وسياسة الدنيا.** المؤلف: د. إسماعيل بن صالح الأغبري، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٣- **الإباضيَّة مذهب إسلامي معتدل.** المؤلف: علي يحيى معمر، قدم له وعلق عليه: أحمد بن سعود السيابي، الناشر: دار الحكمة- لندن، الطبعة: الأولى، ٢٠١٣م.

٤- **الإبانة الكبرى.** المؤلف: عبيد الله بن حمدان العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، عثمان الأثيوبي، يوسف الوابل، الوليد بن سيف النصر، حمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الجزء الأول والثاني الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، الجزء الثالث والرابع الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء الخامس الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، الجزء السادس الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الجزء السابع الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، الجزء الثامن والتاسع الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٥- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.** المؤلف: محمد بن حبان التميمي (ت: ٣٥٤ هـ)، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٦- **الإحكام في أصول الأحكام.** المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، قدم له: إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت.

٧- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل.** المؤلف: محمد بن ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة:الثانية، ١٤٠٥هـ.

٨- **الاستذكار**. المؤلف: يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي، (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي مكعوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٩- **الاستقامة**. المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية (ت:٧٢٨)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٠- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. المؤلف: علي بن أبي الكرم بن عبد الواحد الشيباني عز الدين بن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١١- **أصدق المناهج في تمييز الإباضيَّة من الخوارج**. المؤلف: سالم بن حمود السيابي السمائلي، تحقيق: سيدة إسماعيل كاشف، وزارة التراث القومي والثقافة- سلطنة عمان، ١٩٧٩.

١٢- **الأصول الخمسة**. المؤلف: عبد الجبار أبادي، تحقيق: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

١٣- **أصول الدعوة**. المؤلف: عبدالكريم زيدان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: التاسعة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٤- **أصول السنة**. المؤلف: محمد بن عبد الله الإلبيري المعروف بابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد بن حسين البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥- **الأعلام**. المؤلف: خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١٦- **الأنساب**. المؤلف: عبد الكريم السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

١٧- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**. المؤلف: أبو بكر بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٨- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**.ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (ت:٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٩- **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**. المؤلف: محمد بن إبراهيم ابن الوزير (ت: ٨٤٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٢٠- **الإيمان، ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته**. المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣م.

٢١- **البعث والنشور**. المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٢- **بيان الشرع**. المؤلف: محمد بن إبراهيم الكندي، تحقيق: لجنة من علماء عمان، بإشراف: أحمد بن حمد الخليلي، مراجعة: عبد الحفيظ شلبي، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان- مسقط، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٣- **تاج العروس من جواهر القاموس**. المؤلف: محمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٢٤- **تاج العروس من جواهر القاموس**. المؤلف: محمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٢٥- **تاريخ دمشق**. المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٢٦- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**. المؤلف: طاهر محمد الإسفراييني أبو المظفر (ت: ٤٧١ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٧- **تذكرة الحفاظ**. المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٨- **التعريفات**. المؤلف: علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٩- **تعظيم قدر الصلاة**. المؤلف: محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار، - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٠-**تفسير القرآن العظيم**. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣١- **تفسير كتاب الله العزيز**. المؤلف: هود بن محَكَّم الهُواري من علماء القرن الثالث الهجري، حققه: بالحاج بن سعيد شريفي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.

٣٢- **تمهيد قواعد الإيمان وتقييد شوارد مسائل الأحكام والأديان.** المؤلف: سعيد بن خلفان الخليلي، الناشر: مكتبة محمد بن شامس البطاشي للنشر والتوزيع، مسقط- سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٣٣- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.** المؤلف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٣٤- **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.** المؤلف: محمد بن أحمد الملطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.

٣٥- **تهذيب اللغة.** المؤلف: محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٣٦- **التوحيد وإثبات صفات الرب (ﷻ).** المؤلف: أبي بكر بن محمد بن خزيمة، دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الثامنة، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

٣٧- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.** المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٣٨- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان.** المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٣٩- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن.** المؤلف: محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٤٠- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**. المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٤١- **الجامع الكبير- سنن الترمذي**. المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٤٢- **الجامع لأحكام القرآن**. المؤلف: محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٤٣-**جوابات الإمام السالمي**. المؤلف: نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، تنسيق ومراجعة: د. عبد الستار أبو غدة، إشراف: عبد الله السالمي، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٤٤- **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، تمويل: مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية.

٤٥-**دراسات إسلامية في الأصول الإباضية**. المؤلف: بُكَيْر بن سعيد أَعْوَشت، الناشر: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب- سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٤٦- **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)**. المؤلف: أ.د. أحمد محمد أحمد جلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٤٧- **دلائل الاعتقاد عند الإباضية**. المؤلف: عبد الله بن سليمان الريامي، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

٤٨- **الدليل والبرهان.** المؤلف: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، وزارة التراث والثقافة، مسقط- عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٤٩- **رفع الملام عن الأئمة الأعلام.** المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ.

٥٠- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة.** المؤلف: محمد ناصر الدين (ت: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٥١- **السنة.** المؤلف: أحمد بن محمد الخلال (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٥٢- **سنن ابن ماجه.** المؤلف: محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٥٣- **سنن أبي داود.** المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- محمد كامل، الناشر: دار الرسالة العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٥٤- **سير أعلام النبلاء.** المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥٥- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم.** المؤلف: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الطبعة: التاسعة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٥٦- **شرح الأصول الخمسة**. المؤلف: عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٥٧- **شرح العقيدة الطحاوية**. المؤلف: علي بن أبي العز الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٥م.

٥٨- **شرح العقيدة الواسطية**. المؤلف: محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ.

٥٩- **شرح عقيدة التوحيد**. المؤلف: محمد بن يوسف أطفيش، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦٠- **شرح كتاب النيل وشفاء العليل**. المؤلف: القطب اطفيش، الناشر: دار الفتح- بيروت، ودار التراث العربي- ليبيا، ومكتبة الإرشاد- جدة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

٦١- **الشريعة**. المؤلف: محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، حققه وعلق عليه: د.عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٦٢- **شعب الإيمان**. المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي: (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٦٣- **الشفاعة**. المؤلف: مقبل بن هادي الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الآثار، صنعاء – اليمن، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٦٤- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. المؤلف: إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.